عولمة حقوق الإنسان والسيادة"

د. أمحمد برفوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر

Email: berkouk1@yahoo.com

Tel/fax 021 21 92 41

أفرزت نهاية الحرب الباردة واقعا عالميا جديدا ، قائماً على هيمنة الإيديولوجية النيو-ليبرالية ((Délibérative Democracy))، اقتصاد السوق الحر ومبدأ عالمية حقوق الإنسان⁽¹⁾ (Universal Humain Right)، كهيكلة مرجعية مؤسسة لسلوكات الإنسان داخليا (داخل الدولة الواحدة) وخارجيا (بين الفواعل الدولية المختلفة) . وهذا ما دعى إليه أقطاب الفلسفة السياسية منذ نهاية عهد الهيمنة الرومانية Pax Romana (في مؤتمر وستفاليا 1648) من أمثال Vattel ، Kant ، Puffendorf و De Maistre

مما زاد من أهمية هذا التصور القيمي هو تبني الولايات المتحدة ، كقوة مهيمنة Hegemonic Power عالميا (1) لهذه الطروحات المعيارية ليس فقط لضرورات إنسانية كما تريد المدارس النفعية الجديدة ((Neo-Utilitarian Schools) إقناعنا (2) ولكن لتنميط السلوكات الفردية ، الجماعية والمؤسسية لصفة تعكس نمط حياة ، قيم ، مصالح وطموح الولايات المتحدة والقيم المشتركة للغرب (3).

فمن هنا جاءت محاولة لإعادة قراءة الصكوك الأساسية والمرجعية المكونة للنسق الحقوقي العالمي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 ، العهد الدولي للحقوق الإقتصادية ، وكل الأطر التكميلية والتفصيلية لهذه المرجعيات التعاقدية ، على ضوء واقع عالم ما بعد الحرب الباردة والتطلعات ما بعد الحداثية Post-Modernist aspirations للمجموعة البشرية ، وفي إطار ترابط نسقي وتشابك عضوي للعالم (عمليات العولمة) تجعل من الدولة كائناً اعتبارياً أكثر منه طبيعياً Denaturalization of the State بفعل انكماش القيمة المادية للمجال الوطني Deterritorialisation of the State ، تفاقم دور الفواعل غير الوطنية) المنظمات

الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات العالمية العابرة للحدود... الخ)، وميوع القدرة الرقابية للدولة على حدودها بفعل النشاطات والعمليات العابرة للحدود (الإعلام، المال والصراف، الكوارث البيئية والصحية... الخ).

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف تأثرت فلسفة حقوق الإنسان بعمليات العولمة؟ ومدى تأثير هذه التغيرات على السيادة Sovereignties كقيمة محددة للسلوكيات الداخلية والخارجية للدول؟

1- عولمة حقوق الإنسان:

لمسايرة هذه المتغيرات استصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة سنة 1989 تدعو لتنظيم مؤتمر عالمي ثاني حول حقوق الإنسان. ولتحقيق توافق عالمي حول معضلتى النسبية والتكامل من جهة والإلزامية والمسؤولية من جهة ثانية دعت هذه اللائحة أيضاً لتنظيم مؤتمرات جهوية تحضيرية لتقديم بدائل "جماعية" للتسهيل من عملية بناء الإجماع Consensus-building في المؤتمر العالمي الثاني.

وبناءً على ذلك نظمت ثلاث مؤتمرات جهوية في تونس (نوفمبر 1992) للدول الإفريقية، في سان جوزي San Jose (جانفي 1993) بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبية، وباركوك (مارس-أفريل 1993) بالنسبة للدول الآسيوية. وهذا للتحضير لمؤتمر فينا (جوان 1993).

خرجت هذه المؤتمرات الجهوية بتصورات متباينة تعكس طبيعة البناء القيمي لكل جهة جيو سياسية وكذا أولوياتها التنموية (بالمعنى الإستراتيجي الواسع) ومدى أن اندماجها سيرورة العولمة.

ركزت الوثيقة النهائية لمؤتمر سان خوري على مبادئ التنوع الثقافي واختلاف هذه الدول في أولويات تعاملها مع القيم الحقوقية بحيث تعطي الأسبقية للحقوق الهادفة لترقية المستويات المعيشية للإنسان من خلال تحقيق الحد الأدنى المطلوب من الكرامة الإنسانية بتحسين الظروف الحياتية لشعوبها. فأولوياتها التمكين المجتمعي للسكان في ظل الاحترام الدولي المتبادل للاختصاص الداخلي للدول وقدااسة السيادة الوطنية. ورفض التصورات القصيرة الموجهة خارجياً للمرجعيات القومية الوطنية.

تقول ديباجة إعلان سان خوري ما يلي: "...)(تجتمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبية) في قناعتها عن ضرورة بحث حلول جماعية لمشاكل العالم عن طريق الحوار ، التعايش السلمي واحترام التعددية (الثقافية ، الحضارية ، اللغوية ، والدينية) ومبادئ السيادة الوطنية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير المصير(4)

وهذا ما ذهب إليه أيضا الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر الجهوي لإفريقيا (تونس ، نوفمبر 1992). إذا تؤكد الديباجة على أولوية الحقوق المرتبطة بالتنمية والأمن الوجداني للإنسان الإفريقي، ومبدأ تصفية الاستعمار عن طريق تفعيل حق الشعوب في تقرير المصير(5)

هذا في حين ركزت الدول الآسيوية ، من خلال إعلان بانكوك (أفريل 1993) على ضرورة إعطاء الأسبقية من حيث المرجعية القيمية المطلقة ، للقيم الآسيوية المشتركة (ASIAN Valus) (6) وهذا ما ذهبت ديباجة إعلان بانكوك ، والتي اعتبرت فرض قيم حقوق الإنسان كمدخل في مجال الاختصاص الداخلي وفرض (مرفوض) لهيكله قيمية هرمية وعالمية قائمة على تفوق القيم الغربية على قيم الحضارات الأخرى التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني. إذ تقول ديباجة إعلان بانكوك : "حتى وإن اعترفت (الدول الآسيوية) بالطبيعة العالمية لحقوق الإنسان ، إلا أنه يجب تفسيرها في مجال حركي وفي إطار عمليات غير مستقرة للتأسيس القيمي العالمي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية الجهوية وكذا الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية الجهوية وكذا مختلف المعطيات التاريخية ، الثقافية والدينية " (7)

ومن أجل تحقيق احترام كرامة الإنسان دعت الدول الآسيوية لضرورة عدم التعامل مع النسق الحقوقي العالمي كمرجعية وحيدة وإلزامية ولا بتفويضها سياسيا لهلهة استقرار دول المنطقة التي تؤمن بقيم حضارية ثقافية مشتركة وخاصة (بالآسيويين) ، وفي ظل الاعتراف بالتمائل المعياري لبعض القيم مع الحقوق الوجدانية Existential Rights المنصوص عليها في الصكوك الحقوقية العالمية . ولهذا نصت ديباجة إعلان بانكوك على ما يلي :

"تعترف (الدول الأسيوية) بضرورة تشجيع وترقية حقوق الإنسان عن طريق الحوار والإجماع ، لا بالصراع ويفرض قيم غير ملائمة وغريبة(عن المجتمعات غير الغربية) " (8)

إلا أن مطالب المجتمعات المساعدة بضرورة احترام الخصوصية الثقافية الحضارية أو باحترام سلم وأولوياتها من حيث التعامل مع مكونات النسق الحقوقي العالمي قد قبلت بالمعارضة من قبل الفواعل العالمية الرئيسية (الولايات المتحدة والدول الغربية والمكونات الأساسية للمجتمع المدني العالمي النشط في مجال ترقية حقوق الإنسان). كما أن إعلان وبرنامج عمل فيينا ، الذي انبثق عن أشغال المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (جوان 1993) قد فضل مبدأ التوافق والعالمية على الخصوصية والمفاضلة الحقوقية (9).

ركزت الوثيقة النهائية للمؤتمر على قيم العالمية ، التكامل وعدم التجزئة بين الحقوق.

(أ)-عالمية حقوق الإنسان :

الفقرة الأولى من إعلان فيينا تؤكد على أن حقوق الإنسان ذات صفة عالمية رافضة للنسبية وأنها تؤسس لمرجعية حقوقية مطلقة.

Paragraph I :

« The word conference on Human rights reaffirms the salem commitment of all states to fulfill their obligations to promote universal respect for , and observance and protection of all human rights and fundamental freedoms for all in accordance with the charter of the unites nations, other instruments relating to human rights in international law. The UNIVERSAL NATURE OF THESE RIGHTS AND FREE DOMS IS BEYOND QUESTION} »

(ب)-التكامل بين الحقوق:

كل حقوق الإنسان مترابطة، متكاملة وغير قابلة للتجزئة مما يعني أنه لا يمكن للدول بناء سلم أولويات في التعامل مع حقوق الإنسان أو التفسير الظرفي لها (الفقرة 5 من إعلان فيينا).

Paragraph 5 :

All human rights are universal, indivisible, interdependent and interrelated. The International comminites must treat human right globalles in a fair and equal mannes,on the same footing, and with the same emphasis. While the significance of national and regional particularities and varians historical, cultural and religions backgrounds must be borne in mind, it is the dutes of states, regardless of their

political, economic and cultural systems, to promote and protect all human rights and fundamental freedom ».

وهذا ما ذهبت إليه أيضاً الفقرات 32 و37 من إعلان فيينا.

هذه الإعادة والتكرار في الإشارة للعالمية هو لمحاولة التأكيد على أحادية المرجعية الحقوقية (النسق الحقوقي العالمي) ، عالميتها وصفتها المتكاملة الراضية لفكرة الانتقاء في التعامل مع حقوق الإنسان والتقليص من احتمالات الاستثناء في احترام الحقوق غير المرتبطة بالأمن الوجداني للإنسان (في ظل الأزمات الداخلية) مع تحديد مبدأ المسؤولية الوطنية والعالمية في معالجة العديات السافرة لحقوق الإنسان. مع التأكيد على مبدأ إلزامية حقوق الإنسان كقواعد عرفية في القانون الدول غير قابلة للحرق وطالبة للالتزام المطلق ((Kul of Jus ogens)(10)وهذا ما ذهبت إليه أغلب المدارس الوضعية في القانون الدولي ، التي تعتبر الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) أنها أصبحت مكوناً أساسياً للقانون الإنساني الدولي العرفي والقانون الإنساني الدولي مما أكسبها قوة القاعدة القانونية الإلزامية (11)

ارتبطت استنتاجات فقهاء القانون الدولي بما جاء في إعلان طهران (1468)، الذي بقى حبراً على ورق بفعل التعامل الانتقاء مع النصوص في ظل عالم الحرب الباردة إذا جاء في الوثيقة النهائية للمؤتمر الأول لحقوق الإنسان (طهران 1968) "يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تصوراً مشتركاً لشعوب العلم حول حقوق المجموعة الإنسانية الغير قابلة للتفريط أو الاعتداء ، تتسم بالصفة الإلزامية بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي" (12)

بالإضافة لخصائص العالمية والقوة القانونية للقواعد التي أرسنها الوثيقة النهائية لمؤتمر فيينا ، هنالك أيضاً التركيز على فكرة "الديمقراطية (الديباجة ، الفترة 8) كفلسفة حكم قائمة على تحقيق شروط التمكين السياسي للمواطن من خلال إقرار مبدأ قداسة المواطنة كمصدر مجالي للمشروعية. فمن هنا أصبحت المشروعية السياسية ، قائمة بعملية تقييمية للنظم السياسية ، قائمة على مرجعيات داخلية (المواطنة) وخارجية (النسق الحقوقي العالمي) وهذا على خلاف النظريات السياسية السابقة لعالم ما قبل الهيمنة النيوليبرالية والأمريكية (13) والتي كانت تؤكد على حرية تقليدية أم حديثة ، تسلطية شمولية أم ديمقراطية.

ولتحقيق الديمقراطية بمنظور ما بعد الحداثة ، ربطت الهيكلية الحقوقية ، ومختلف البرامج ، التي تلت مؤتمر فيينا (1993)، الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها(ربط البنك العالمي بين حقوق الإنسان ، الديمقراطية والتنمية المستدامة. وربط برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD/UNDP في التقرير الصادر عنه سنة 1998 بين هذه القيم والرشادة السياسية Good Governance كفلسفة للتسيير العقلاني والشفاف للبرامج التنموية الوطنية) بين قيم المشاركة السياسية(بأشكالها الدورية ، الدائمة والتمثيلية) ، التباين السلطوي Authoritis differentiation ، العقلانية القرارية Rational decision making(محمور للجودة السياسية Political Sophistication) ، التداول ، الفعالية السياسية، التنمية الإنسانية والأمن الإنساني . هذا ما يشكل لب محاولات التنميط القيمي والنمذجة السياسية للمجموعات الإقليمية المكونة للمجتمع العالمي المرتقب (14)

لتحقيق فكرة النمطية في ظل عالم العولمة والاعتماد المتبادل ، عمدت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية (القائمة على الازدواجية في التعامل مع حقوق الإنسان والديمقراطية) ومن خلال الأمم المتحدة ووكالاتها على استخدام مجموعة من الآليات التي غالبا ما أعادت تشكيل الهيكلية المعيارية المؤسسة للقانون الدولي الحديث (الأسس التي استحدثت في مؤتمر وسفاليا 1648 : سيادة الدول مبدأ المساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل) من بين هذه الآليات :

- (1)-الربط بين المساعدات المالية والإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق) والسياسية (الديمقراطية النيولبرالية) أي محاولة فرع نوع الخيارات الأساسية للدول
- (2)-استخدام مبدأ "عالمية" حقوق الإنسان وقاعدة JUS Cogens(القواعد القانونية المطلقة) لحقوق الإنسان لفرض أنظمة سياسية أو إزاحتها (إزاحة الحكومة العسكريةHaiti سنة 1994 بجنود أمريكيين وبغطاء أمني)
- (3)-تطوير قواعد التدخل الإنساني .
- (4)-حماية الأقليات عن طريق إقرار مبدأ التمكين الذاتي وترقية خصوصية المكونات البشرية للمجالات الجيو سياسية (القرار رقم 688 الصادر عن مجلس الأمن فيما يخص إنشاء المحميات في كرجستان العراقي) (15)
- (5)-ترقية الفلسفة الحقوقية عن طريق تدعيم الأمانة العامة للأمم المتحدة للجمعيات الوطنية النشطة في مجال حقوق الإنسان .

- (6)-نشر المعلومات على التحريات السافرة لحقوق الإنسان عن طريق مساعدة نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في مجال ترقية حقوق الإنسان
- (7)-إنشاء المحافظة السامية لحقوق الإنسان (1994) للمساعدة على فرض مبدأ الامتثال العالمي لحقوق الإنسان ويكرس مبدأ أولوية الأمن الإنساني على الأمن الوطني.
- (8)-تطوير أطر تجريبية لمنتهكي حقوق الإنسان ، عن طريق إنشاء المحاكم الخاصة لرواندا ويوغسلافي، وكذا تأسيس المجلس الجنائي العالمي(2002) لمتابعة مرتكبي جرائم التصفية العرقية(ocide Gen)، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- (9)-مبدأ المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية على مستوى المحاكم الوطنية للدول (محاكمة ديكتاتور الشيلي الأسبق في(Pirochet) في بريطانيا بناءً على طلب قضائي إسباني).

إلا أن هذه الآليات لا تستخدم بصفة تلقائية بالنظر للتشابك المنفعي بين الفواعل الدولية خاصة الأساسية منها (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) وللتفسير المصلحي/ الظرفي للأزمات الدولية وأحسن مثال على ذلك الرفض البريطاني-الأمريكي لاستصدار قرار من مجلس الأمن لحماية الشعب الفلسطيني من الغطرسة الصهيونية.

إلا أنه مع هذه الازدواجية في الطرح والتعامل مع الأزمات الدولية، تبقى هذه التطورات الإجرائية والحقوقية على المستويات القيمة / البنوية / المؤسساتية والسلوكية تؤثر على دعائم القانون الدولي خاصة فيما يخص إعادة تشكيل مبادئ عدم التدخل وسيادة الدول المكونة للمجتمع العالمي.

2- السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة :

السيادة منتج للتاريخ وصانع له إذ ساهمت كفكرة وكقاعدة في صياغة النسق القيمي لعالم ما بعد وستفاليا، كما تأثرت بالتغيرات الموضوعية التي وقعت في العالم، فحتواها حركي وطريقة التعامل معها مرنة لأنها لا تشكل فقط قيمة معيارية بل إطاراً مرجعياً أيضاً (16).

ظهرت فلسفة السيادة الحديثة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السادس عشر (كقاعدة) منظمة لسلوكات الفواعل المكونة للمجال الجيوسياسي الأوروبي، كما أنها كانت مرتبطة ببروز الرأسمالية كمنظومة للتنظيم الاجتماعي-الاقتصادي (17) والدولة كتنظيم سياسي.

تعد السيادة إذن (كفكرة، قاعدة ومؤسسة) مكون أساسي للدولة الحديثة وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم النظام، السلطة، المشروعية والحكم، وإن كانت للسيادة بعداً كونياً في بداية القرن XXI إى أنها لا تتسم باللاحدودية النهائية ولا بالصفة المطلقة فهي إن صدرت عن فترة الحروب الدينية في أوروبا اللاتينية (18) أو اللإستقرار السياسي في إنجلترا (19)، إلا أنها سرعان ما توسع مجال تفعيلها من المجال الأوروبي إلى العالم عبر الحركية الاستعمارية وطريقة تصفيته، أي مع انتشار فكرة الدولة الوطنية خارج مجالها الفلسفي/الحضاري/التاريخي/الجغرافي والأنثروبولوجي في أوروبا (20).

تتمثل السيادة، كما صنفها J.Austin في القرن التاسع عشر، وطورها المفكرون اللاحقون في مكونتين متكاملتين: أما الأول فمتعلق بالتمييز بين البعدين الداخلي والخارجي للسيادة، أما الثاني فيقوم على عدم الاعتراف بسلطة مرجعية خارج إطار التركيبة السلطوية للدولة (21).

تعد السيادة من هذا المنظور أكثر من قيمة معيارية بل قاعدة قانونية تتسم بالصفة المطلقة لا النسبية ، أي أنها لا تعترف بمستويات في السيادة بل بوجودها أو غيابها داخليا ، ترمز لوجود سلطة مركزية تمتلك قدرة التشريع الوحدوي والحق المطلق والوحيد في استخدام القوة الشرعية من أجل تنظيم المجال الجيو ديمغرافي الذي يكون الدولة (22). أما خارجيا ، فالدولة مستقلة عن أي كيان خارجي ولها الحق السيد في التعامل مع القيم المشتركة . أي أن قواعد القانون الدولي ، عرفية كانت أم تعاقدية ، غير ملزمة للدولة . بل أنه للدولة حق والحرية في التعامل النفعي أو العقلاني أو الأخلاقي معها . فمن هنا ترايبت السيادة لمبدأ عدم التدخل والمساواة في السيادة للدول (23).

إلا أنه في عالم ما بعد الحداثة وعصر الاعتماد التبادل والترابط الشبكي لم يعد لهذا التصور الحداثي قيمة واقعية لأنها لا تعكس "الواقع المركب" للنسق العالمي . فالدولة ، كما قلنا سابقا ، أصبحت كيانا اعتباريا فقد من خلاله قيمة التجانس الوطني ، بالمعنى التقليدي ،ن بالنظر لطبيعة التمازج الإنساني بفعل الاستعمار والهجرة ، كما فقدت الحدود صلابتها وأصبحت تتصف بصفة الميوعة بفعل التطورات التكنولوجية ، وفقدت الدول قدرتها على رفض الالتزام بالقواعد الأساسية للنسق القانوني العالمي بفعل حالة الاعتماد التبادل الذي قلل من "المناعة المادية والسياسية" للدول خاصة الجديدة منها .

كما كانت لهذه التحولات الموضوعية الأثر الكبير في تطوير ركائز حقوق الإنسان العالمية التي وحدت بين المصادر التشريعية للدول ، فيما يخص العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع ، وكما أدت بعد الحرب الباردة ، إلى محاولة فرض نمطية مجتمعية ، اقتصادية ، سياسية وسلوكية عاكسة لطبيعة التوزيع العالمي للقوة ، وطبيعة القيم الحضارية المهيمنة . ففي النهاية ، القاعدة تعكس الواقع وإن كانت تؤثر فيه أيضا .

الخلاصة :

أدت عولمة حقوق الإنسان إلى خلق أطر معيارية تهدف لتنميط علمي لطبيعة الأطور المرجعية ، السلوكية والتأسيسية للدول بصفة تخلق الظروف الملائمة لمنذجة الأنظمة المجتمعية المنظمة للمجالات الجيو-ديمغرافية المعينة .

لتحقيق هذين الهدفين حول التركيز العياري -التحليلي من الدولة إلى الإنسان ، فمن هنا جاءت فكرة أسبقية أمن الإنسان Human security على أمن الدولة State security مما خلق مجالاً لإعادة صياغة مفهوم المسؤولية من مسؤولية مجزأة (مسؤوليات وطنية وإقليمية) إلى مسؤولية موحدة (المجموعة الإنسانية والمجتمع الكوني) تخلق شرط إفراغ السيادة من محتوياتها القيمية الصلبة Rigid Norms لتمكين الآليات الكونية من فرض حتمية علو الأطر المرجعية الموحدة . لكن هل يمكن للعالم النمط (إن حقق) طمس الخصوصيات الحضارية ، الثقافية للمجموعات البشرية ، الموحدة في الأصل والمختلفة من حيث التركيبة الأنثروبولوجية ، الحضارية بل وحتى النفسية ؟

الهوامش :

-(01) Berkouk (M'Hanad) : « The hegeman in International Politics » , the Mourtbaten centre for International Studies , Southameton , Occasional paper n°12,1995 , pp7-11 SUE (Henry) : « Basic Rights » , Parceton University

-(02) Pren , Parceton , 1996 , pp.11-13 8 111-130

(03)-برقوق (أمحمد) : "عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية : نحو تحول مناظيري في العلوم السياسية " الملتقى الدول الأول حول "مستقبل الدولة الوطنية" جامعة الجزائر، أكتوبر 2003

San José Final Declaration of the Regional

-(04) Meeting for Latin America and the Caribbeas of the word Conference on Human Rights San José , 18-22 January 1993 . A/Conf/157/AFRM/11 Feb.1993 Preamble .

Final Declaration of the Regional Meeting for Africa of the world Conference on –Human

-(05)(Rights , Tunis 2-6 November 1992. A/Conf .157/ AFRM/14-A/Conf.157/pc/57,24 November 1992. Anwar Ibrahim : « The Assian Renaissance » , Times Books International , Kuala

-(06) Lumpur & Singapore , 1996 , pp.93-110 Bangkok Declaration ; Final Declaration of the

-(07) Regional Meeting for Asia , for the world Conference on Human Rights, Bangkok 29 March –02 April 1993.

A/GNF.157/ASRM/8.A/Conf.157/pc/59,07April 1993.Ibid

-(08)The Vienna Declaration and Programme of Action , The Second World Conference on Human

-(09) Rights , June 1993 , UN Doc .A/Conf.157/24 (13 October 1993)

وافقت 172 دولة على النص النهائي للمؤتمر الذي يحتوي على 39 فقرة

Brownlie (Iar) : « Principles of public International Law , Princeton University Pen , Princeton –(10) New Jersey , 2002,p.513.

Ibid , pp.490.51

-(11) Proclamation of Tehran , International Conference on Human Rights ,22April –13 May 1968.

-(12) UN Doc . A/Conf.32/41 (1968

(13)-برقوق (أمحمد) : "الشرعية من منظور علم السياسة المعاصر" في عزام التميمي :

"الشرعية السياسية في الإسلام: مصادرها وضوابطها" ، ليبرتي ، لندن ، 1996 ، ص

ص.87-105

Berkouk (M'Hanad) : « Global citizenstil and Political Obligation » ,in ARCHIBUGI

-(14)(Darcel), ed : « Cosmopolitar Democracy ; verso , London , 1998 , pp273-286

Berkouk (M'Hanad) : « Minorities in multifurcated societies » ,IIUM, Kuale Cumpur,

-(15) 1999, Pp.3-4.

Hinsley. (F.H) : « Souveraineté », 2nd ed, Cambridge Universities, Pen, Cambridge 1996,

-(16) PP.92-105.

Inayatullah (N) & Blaney (D) : « Realizing sovereignty » Review of International, - (17) Studies, 21, 1995, PP, 3-20.

Jean Bodin : « Les Six Livres de République », First published 1576, Dalloz, Paris,

-(18) 1983, P.98. Hobbes (Thomas) : « Leviathan », Macmillan, London, 1995 PP.3-6.

-(19) Conca (K) : « Rethinking the ecology-sovereignty debate », Millennium, 23, 1993, PP 701-711

-(20) Hinsley, op. cit., P.26

-(21) James (A) : « Sovereign statehood », 3rd ed, Allers Unwin, London, 2001, P.76.

-(22) Canilleri (J) & Falk (Jim) : « The end of Sovereignty, The Politics of Shrinking and - (23) Fragmenting World », Ashgate Publishing, Brookfield.